



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



هل من خطرٍ على الأمن الغذائي في لبنان؟

E/ESCWA/2020/Policy Brief.14



©Elias Ghadban



©istock.com/webphotographer

قد يكون عرضةً لخطر
عدم الوصول إلى
الاحتياجات الغذائية
الأساسية بحلول نهاية
عام 2020

50%

من السكان

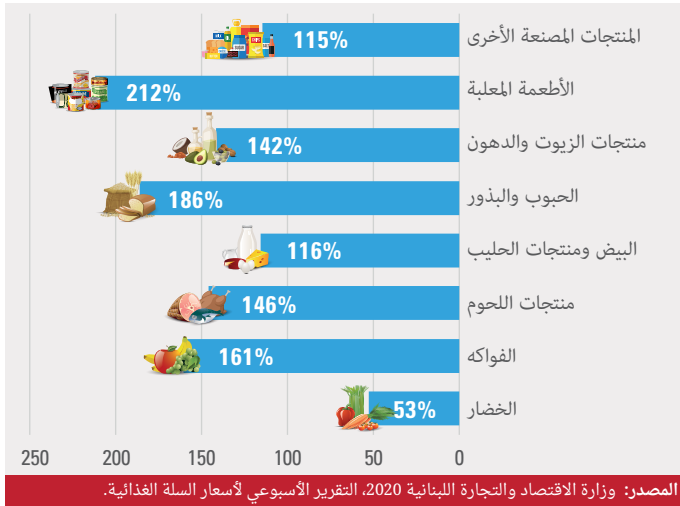
مقدمة

أثارت الاضطرابات المدنية، والقيود المفاجئة المفروضة على إتاحة العملات الأجنبية، وانخفاض التدفقات المالية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتفشي جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة للحد منها مخاوف بشأن الأمن الغذائي في لبنان. ومن المتوقع أن يتفاقم وضع الأمن الغذائي إثر الانفجار الهائل الذي دمر جزءاً كبيراً من مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، لاعتماد البلد بشكل مفرط على الواردات الغذائية. فمرفأ بيروت هو المنفذ اللوجستي الرئيسي لدخول البضائع وخروجها. وقد دمر الانفجار اهراءات الحبوب وألحق خسائر جسيمة بمستودع الأدوية المركزي. ويأوي لبنان أكبر عدد من اللاجئين للفرد على الصعيد العالمي، ما يزيد الضغط على موارده، في حين تعاني شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية من الاستنزاف.

تقييم الأثر

قد يكون أكثر من 50 في المائة من سكان لبنان عرضةً لخطر عدم الوصول إلى الاحتياجات الغذائية الأساسية بحلول نهاية عام 2020. وارتفعت

الشكل 2. متوسط الارتفاع في أسعار الأغذية، تموز/يوليو 2019-2020



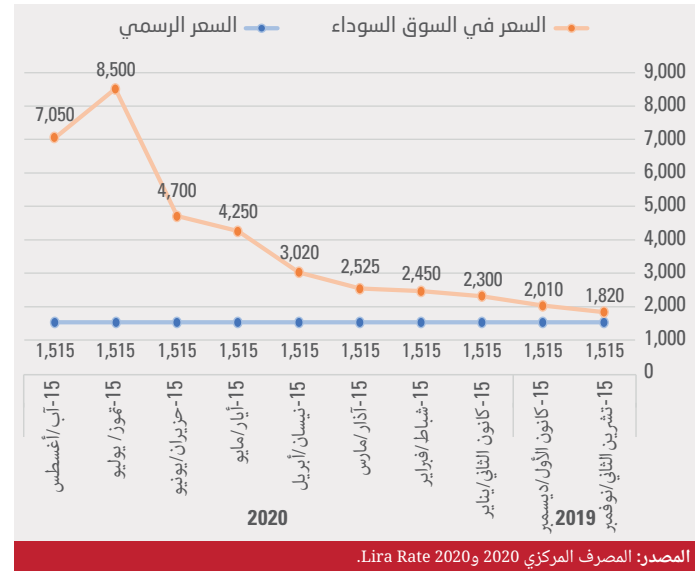
ذلك، تحسنت قيمة الليرة اللبنانية إزاء الدولار بعد انفجار المرفأ. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف على أثر ارتفاع تكاليف معاملات استيرادها، وانعدام الثقة في إدارة عمليات تأمينها وإتاحتها، ما قد يزيد من الشراء بدافع الذعر. وكان إجمالي الواردات الغذائية إلى لبنان قد بلغ 3.2 مليار دولار في عام 2019.

ارتفعت كلفة الإنتاج بنسبة فاقت 50 في المائة لمختلف النظم الزراعية. وارتفعت كلفة المدخلات الزراعية الأساسية بنسبة 400 في المائة استناداً إلى طريقة الدفع النقدي. وغيرت الأزمة المالية ديناميات ممارسة الأعمال الزراعية لجميع المزارعين الذين يحتاجون إلى تغطية نفقات الزراعة مقدماً. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليص الأراضي قيد الإنتاج بنسبة تفوق 30 في المائة في موسم الشتاء القادم. وفي عام 2020، حُصّصت للزراعة نسبة 0.36 في المائة من إجمالي ميزانية الحكومة، على الرغم من أنها تساهم في نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويفقد المزارعون اللبنانيون نحو 30 في المائة من منتجاتهم القابلة للتلف بسبب ضعف مهارات ما بعد الحصاد الفنية ونقص البنى الأساسية المناسبة. وتفتقر أسواق الجملة، وهي قناة حيوية لنحو 90 في المائة من المنتجات القابلة للتلف، إلى التجهيز المناسب للحفاظ على الجودة وزيادة مدة الصلاحية. وهذا بدوره يزيد من هدر الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة.

معدلات الفقر والبطالة بشكل حاد بسبب التباطؤ الاقتصادي الكبير، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 78 في المائة، والتدابير التي اتخذت لاحتواء جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على الاقتصاد، ومؤخراً انفجار مرفأ بيروت. فالانفجار شرد 300,000 شخص تقريباً من منازلهم، وألحق أضراراً جسيمة بنحو 50,000 وحدة سكنية واقتصادية، ودمر اهراءات الحبوب الكبيرة بشكل شبه كلي، ولم يترك من مخزون الطحين سوى ما يكفي، حسب التقديرات، لفترة تتراوح بين 4 و6 أسابيع فقط. ويستورد لبنان نحو 85 في المائة من استهلاكه للقمح. وتآكلت القدرة الشرائية للطبقة الوسطى بشكل كبير. أما التحويلات المالية الشخصية التي بلغت 7.4 مليار دولار في عام 2019 وشكلت حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن تسجل في عام 2020 انخفاضاً حاداً بنسبة 23.4-36 في المائة، حسب القيمة التي خلص إليها تحليل الخطر الذي أجري قبل الانفجار.

الشكل 1. سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية



من المتوقع أن تصل حصة إنفاق الأسر على الأغذية إلى أكثر من 85 في المائة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر. فقد أدى انخفاض قيمة العملة إلى تضخم حاد في أسعار الأغذية. وبلغ معدل التضخم الشهري 25.3 في المائة في نيسان/أبريل و6.9 في المائة في أيار/مايو 2020. ومن المتوقع أن يتجاوز متوسط معدل التضخم السنوي 50 في المائة في عام 2020، مقابل 2.9 في المائة في عام 2019. وفي تموز/يوليو 2020، ارتفع متوسط سعر المنتجات الغذائية بنسبة 141 في المائة مقارنة بشهر تموز/يوليو 2019. ورغم

استجابات على مستوى السياسات

إعادة بناء وتأهيل الأصول الوطنية للأمن الغذائي

1. إعطاء الأولوية لإعادة بناء اهراءات الحبوب في مرفأ بيروت باعتبارها من الأصول الوطنية للأمن الغذائي، والتعاون مع المجتمع الدولي لتأمين وحدات تخزين نقالة

على الحكومة اللبنانية أن تتخذ إجراءات فورية لمنع حدوث أزمة غذائية، وأن تتيح في الوقت نفسه فرصاً للاستثمار المحلي في قطاع الزراعة. وفيما يلي توصيات ذات أولوية على مستوى السياسات:

3. تيسير الحصول على البذور والأراضي الصالحة للزراعة التي لم تستغل بعد، بما في ذلك الأراضي المهجورة، وتشجيع المزارعين على إنتاج الحبوب والقمح (البعليّة أو ذات الري التكميلي)؛
4. دعم التعاونيات في إنشاء مراكز تقدم خدمات جماعية للأعضاء باعتماد أسلوب المشاريع الاجتماعية، ما يجعل الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة؛
5. وضع برامج زراعية مخصصة للشباب لتيسير اعتماد التكنولوجيا الرقمية والخضراء وتوسيع نطاقها في قطاع الزراعة. وينبغي تشجيع الحوافز الوطنية لمثل هذه البرامج؛

1. مؤقتة للحبوب وتوفير مخزون استراتيجي من القمح لتجنب حصول نقص في الإمداد وتضخم في الأسعار يؤثران على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر؛
2. إعادة تأهيل مستودع الأدوية المركزي، وضمان استمرارية إمداد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بأدوية الأمراض المزمنة والأدوية الأساسية واللقاحات، من خلال تقديم مساعدة طارئة تهدف إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية.

خفض أسعار المواد الغذائية وتوجيه المساعدة الغذائية

6. إعادة النظر في الإطار القانوني لترخيص أسواق الجملة لفرض التكييف (التبريد، والتحكم بالجو) في البنى الأساسية باعتباره عنصراً أساسياً للحد من هدر الأغذية؛
7. ضمان إعطاء المجتمع الدولي الأولوية لبرامج الأمن الغذائي التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتوسيع نطاقها، للحد من ارتفاع مستويات التعرض للمخاطر ضمن هاتين الفئتين، وللتخفيف من التوترات الاجتماعية المحتملة.

1. إصدار بطاقات إلكترونية للمساعدة الغذائية العينية وتوسيع نطاق برامج المساعدات النقدية لتيسير تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر. ومن شأن هذا التدبير أن يضمن تغطية المساعدة للأغذية ذات الطاقة الغذائية العالية، وأن يمنع أسعار السوق من الارتفاع؛
2. المراقبة الشديدة لأسعار الأغذية للحد من تضخمها، وضمان تحديد سقف لأسعار الأغذية الأساسية. ويؤدي نشر قوائم أسعار أسبوعية إلى الحد من إساءة استخدام السوق، ويسهل حصول الفئات الأكثر عرضة للمخاطر على الأغذية؛

إعادة النظر في التجارة الزراعية

1. ضمان إعطاء الأولوية لتجارة الأغذية في مرفأ طرابلس، المرفأ الأساسي الجاهز للعمل بعد مرفأ بيروت. ولا بد من تأمين الدعم المالي لتغطية تكاليف المعاملات الإضافية لتجارة الأغذية أو تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات لتجنب تضخم الأسعار؛

3. تشجيع البيع مباشرة من المنتجين المحليين إلى المستهلكين المحليين باستخدام التقنيات الرقمية، وتحديد إطار قانوني ومعايير للتجارة الإلكترونية للمنتجات القابلة للتلف.

تعزيز النظم الغذائية المحلية

2. إنشاء خط ائتمان خاص لموردي المدخلات للسماح بالحد الأدنى من الواردات على أساس أسعار الصرف الرسمية أو المدعومة، على غرار المنتجات الأساسية، مثل القمح والأدوية؛

1. اكتشاف فرص تجارية جديدة وتعزيزها لتشجيع الإنتاج والتجهيز المحليين، والاستعاضة عن بعض المدخلات الزراعية المستوردة بأخرى منتجة محلياً، مثل البذور والسماح العضوي ونظم الري؛

3. تعديل الاتفاقات التجارية الثنائية القائمة لضمان المزيد من الاستدامة والمرونة في سلاسل الإمدادات الغذائية.

2. الإسراع بإعداد سجل للمزارعين كجزء من آلية لتوزيع المساعدات على أنواعها على المزارعين في المستقبل؛



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا: بشقّف وعزم وعقل: نبكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

بدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org